

الهيئة المنظمة للاتصالات

قرار رقم ٢٠١٠/٢٢

صادر عن الهيئة المنظمة للاتصالات
خاص بتمديد مدة الترخيص المؤقتبناء على قانون الاتصالات رقم ٤٣١ تاريخ
٢٠٠٢/٧/٢٢،بناء على المرسوم رقم ١٤٢٦٤ تاريخ
٢٠٠٥/٣/٤ الخاص بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة
المنظمة للاتصالات،بناء على قرار الهيئة رقم ٢٠٠٨/١٩ الصادر
بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٥ بمنح شركة ماسكو غروب ش.م.م.
Masco Group S.A.R.L. ترخيصاً مؤقتاً بتقديم خدمات
نقل المعلومات وخدمات الانترنت وبعض خدمات
الاتصالات الأخرى دون استعمال الترددات اللاسلكية
في الجمهورية اللبنانية، وعلى قرار الهيئة رقم
٢٠٠٨/٤١ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٧ القاضي بتمديد مدة
الترخيص المذكور لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١، وعلى قرار
الهيئة رقم ٢٠٠٩/٢٦ تاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٧ القاضي
بتمديد مدة الترخيص المذكور لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١،وبما ان البند ٢ من هذا الترخيص المؤقت ينص على
حق الهيئة الاستثنائي بتمديد العمل به لفترة أو لعدة
فترات إضافية ضمن الحدود المحددة قانوناً، وذلك في
حال حصول تأخير في اجراءات الترخيص،لذلك، اتخذ مجلس ادارة الهيئة خلال اجتماعه
المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٢ القرار القاضي بتمديد
مدة الترخيص المؤقت المذكور لغاية تاريخ
٢٠١١/١٢/٣١ ضمناً أو تاريخ اقرب منه تحدده الهيئة
وترسل عندها اشعاراً بالانتهاء الى المرخص له قبل
ستين يوماً على الاقل من تاريخ الانتهاء،على ان تبقى كافة احكام وشروط الترخيص المذكور
سارية المفعول،

بيروت في ٢٠١٠/١٢/٢٢

رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالانابة

د. عماد حب الله

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى:يشطب من لائحة مؤسسات الصرافة اسم «الشركة
المتحدة للصيرفة - حنا خطار وشريكه» المسجل في
اللائحة المذكورة تحت رقم ٣٩٢.**المادة الثانية:**ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ حيث تدعو
الحاجة.

بيروت في ١ شباط ٢٠١١

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه

قرار رقم ١٠٦٤٥

ان حاكم مصرف لبنان،

بناء على القانون رقم ٣٤٧ تاريخ ٢٠٠١/٨/٦
المتعلق بتنظيم مهنة الصرافة في لبنان لا سيما المادة
١٦ منه،وبناء على القرار رقم ١٠٦٣٠ تاريخ
٢٠١١/١/١٤ القاضي بنشر لائحة مؤسسات الصرافة
لعام ٢٠١١،وبناء على قرار الهيئة المصرفية العليا رقم
١١/١/٥ تاريخ ٢٠١١/١/١٣،

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى:يشطب من لائحة مؤسسات الصرافة اسم «شركة
جان دارك للصيرفة لاصحابها بكر دبوس وعائشة
طبارة» المسجل في اللائحة المذكورة تحت رقم ١٥٨.**المادة الثانية:**ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ حيث تدعو
الحاجة.

بيروت في ١ شباط ٢٠١١

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه